

الصادر
العام

1 - ب-148-26

التاريخ: 15-02-2026 م 1447/08/27 هـ

الانطلاقات الإدارية



الموضوع: إعادة فرض العقوبات الأممية على إيران

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

وردنا خطاب اتحاد الغرف التجارية السعودية (٢٢/٤٥٥٤٥٢٥٦) وتاريخ ٢٣/٨/١٤٤٧ هـ ، بان الاتحاد تلقى برقية من وزارة التجارة رقم (٢٣٢٣٣) وتاريخ ١٥/٨/١٤٤٨ هـ ، والمشارفها الى البرقية اللاحقية رقم (١٧١٥٤) وتاريخ ١٧/٤/١٤٤٠ هـ ، والمشارفها الى الامر السامي الكريم رقم (١٠١٣٠) وتاريخ ١/٢/١٤٣٩ هـ ، القاضي بالموافقة على الالية الخاصة بتطبيق قرارات مجلس الامن المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويله ، ونظراً الى المستجدات بخصوص تصويت مجلس الامن على مشروع قرار يتعلق برفع ما يعرف بعقوبات العودة التلقائية (SNAPBACK) على جمهورية ايران الإسلامية ، وحيث تم إعادة فرض العقوبات على طهران بسبب برنامجها النووي فقد تقرر إعادة تفعيل كافة العقوبات الأممية المفروضة على ايران ، وعليه تود الوزارة التنويه بضرورة التأكيد على تجار المعادن الثمينة والاحجار الكريمة الالتزام بما ورد في هذا الشأن ، بما في ذلك اجراء فحص فوري لكافة العلاقات التجارية والمالية والعملاء مقابل قوائم العقوبات الأممية ، واشعار الإدارة العامة لمكافحة غسل الأموال في حال وجود تطابق ، مع أي من الأسماء المدرجة فيتم تجميد الأموال وإيقاف العلاقة التجارية أو المالية بشكل فوري وبدون اشعار مسبق ، وتطبيق الإجراءات والتدابير المعززة على جميع العلاقات التجارية والمالية ذات الصلة بإيران. عليه نامل من سعادتكم التكرم بالاطلاع، والعمل بموجب حيال الموضوع المشار اليه اعلاه.

وتفضلوا بقبول أطيب تحياتي واحترامي..

رقم القيد (٢٦-١٣٨-٥)

الأمين العام المكلف

عتيق بن علي الشقفي

نحو اقتصاد مزدهر

TOWARDS A PROSPEROUS ECONOMY



الموضوع : إعادة فرض العقوبات الأممية على إيران.

(برقية)

وحدة شؤون وأعمال الغرف

سلمه الله

سعادة أمين عام الغرفة التجارية بالطائف
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أود الإحاطة بأن الاتحاد تلقى برقية من وزارة التجارة رقم (٢٢٢٢٢) بتاريخ ١٤٤٧/٨/١٥هـ، المشار فيها إلى البرقية الإلحاقية رقم (١٧١٥٤) وتاريخ ١٤٤٠/٤/١٧هـ، والمشار فيها إلى الأمر السامي رقم (١٠١٣٠) وتاريخ ١٤٣٩/٣/١هـ، القاضي بالموافقة على الآلية الخاصة بتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويله، ونظراً إلى المستجدات بخصوص تصويت مجلس الأمن على مشروع قرار يتعلق برفع ما يُعرف بعقوبات العودة التلقائية (SNAPBACK) على جمهورية إيران الإسلامية، وحيث تم إعادة فرض العقوبات على طهران بسبب برنامجها النووي فقد تقرر إعادة تفعيل كافة العقوبات الأممية المفروضة على إيران، وعليه تود الوزارة التنويه بضرورة التأكيد على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة الالتزام بما ورد في هذا الشأن، بما في ذلك إجراء فحص فوري لكافة العلاقات التجارية والمالية والعملاء مقابل قوائم العقوبات الأممية، وإشعار الإدارة العامة لمكافحة غسل الأموال في حال وجود تطابق، مع أي من الأسماء المدرجة، فيتم تجميد الأموال وإيقاف العلاقة التجارية أو المالية بشكل فوري وبدون إشعار مسبق، وتطبيق الإجراءات والتدابير المعززة على جميع العلاقات التجارية والمالية ذات الصلة بإيران. عليه، أمل من سعادتكم بعد الاطلاع توجيه المختصين لديكم بالتعميم على منظومتكم، من تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة للعمل بموجبه، وتزويدنا بخطاب التعميم الصادر من قبلكم لاحاطة الوزارة.

وتقبلوا خالص تحياتي وتقديري

الأمين العام

وليد بن حمد العرينان

ع. ج.

لقد

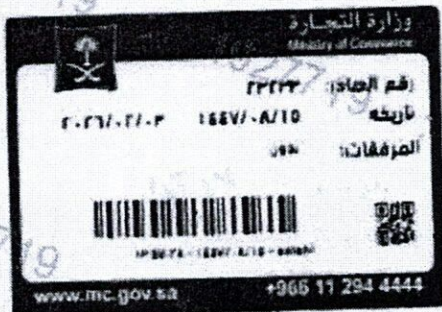
البي

الوارد العام

26-138-5

التاريخ: 11-02-2026 م 1447/08/23 هـ
الاتصالات الإدارية





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وزارة التجارة
Ministry of Commerce

المملكة العربية السعودية
وزارة التجارة
(267)

برقية

الموضوع: إعادة فرض العقوبات الأممية على إيران
سَلَمُهُ اللهُ

سعادة رئيس مجلس اتحاد الغرف السعودية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحاقاً لبرقيتنا رقم ١٧١٥٤ وتاريخ ١٧/٠٤/١٤٤٠هـ، المشار فيها إلى الأمر السامي رقم (١٠١٣٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٣/٠١هـ، القاضي بالموافقة على الآلية الخاصة بتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويله، ونظراً إلى المستجدات بخصوص تصويت مجلس الأمن على مشروع قرار يتعلق برفع ما يُعرف بعقوبات العودة التلقائية (SNAPBACK) على جمهورية إيران الإسلامية، وحيث تم إعادة فرض العقوبات على طهران بسبب برنامجها النووي فقد تقرر إعادة تفعيل كافة العقوبات الأممية المفروضة على إيران، وعليه نود التنويه بضرورة التأكيد على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة الالتزام بما ورد في هذا الشأن، بما في ذلك اجراء فحص فوري لكافة العلاقات التجارية والمالية والعملاء مقابل قوائم العقوبات الأممية، وإشعار الإدارة العامة لمكافحة غسل الأموال في حال وجود تطابق، مع أي من الاسماء المدرجة، فيتم تجميد الأموال وإيقاف العلاقة التجارية أو المالية بشكل فوري وبدون إشعار مسبق، وتطبيق الاجراءات والتدابير المعززة على جميع العلاقات التجارية والمالية ذات الصلة بإيران.

لاطلاع سعادتك وتعميمه على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة للعمل بموجبه والإفادة.

وتقبلوا أطيب تحياتي وتقديري

وكيل الوزارة لحماية المستهلك

رائد بن عبدالله السحيباني
منه/ نورة بنت مانع المعجمي